

افتتح أعمال منتدى خليج عدن الاقليمي لمكافحة الارهاب

وزير الخارجية : اليمن بذلت جهوداً ملموسة لمواجهة العمليات الارهابية والأنشطة المرتبطة بها

■ 70% من التجارة العالمية تمر عبر منطقة خليج عدن
 ■ عدم الاستقرار السياسي يضعف الدولة ويحد من قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية



والجيش والقرن الأفريقي لتبادل الآراء والنقاش حول ظاهرة الإرهاب وآثارها السلبية على منطقة خليج عدن. وأكد حرص بلاده على دعم وإقامة مثل هذه المؤتمرات في مختلف المناطق لبحث قضية ومشاكل الإرهاب في المنطقة وإيجاد الحلول اللازمة للحد من بؤر الإرهاب وتجييف منابعه للوصول إلى النتائج المرجوة.

وأشار إلى أهمية تضافر الجهود وخاصة بين اليمن والصومال لمعالجة مشكلة اللاجئين، وكذا وضع استراتيجية للحد من مخاطر الإرهاب وشل حركاته.. مؤكداً أن خطر تنظيم القاعدة مازال قائماً وخاصة فيما يتعلق بتواصل شباب المجاهدين الصوماليين بتنظيم القاعدة العالمي لتنفيذ وتخطيط عمليات إرهابية بالمنطقة.

كما أقيمت كلمة من قبل رئيس الوفد الجيبوتي على محمد افكده مستشار وزير العدل مسئول لجنة مكافحة الإرهاب، استعرض من خلالها دور جمهورية جيبوتي في مكافحة الإرهاب والقراصنة البحرية في خليج عدن.

ويناقدش المنتدى الذي يشارك فيه المعينون من الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وممثلون عن بعض الدول العربية والأجنبية على مدى ثلاثة أيام عدداً من القضايا والموضوعات المتعلقة بالتهديد العالمي للشبكات الإرهابية، الاستراتيجيات المحلية لمكافحة الإرهاب في اليمن والصومال وجيبوتي، العمليات العسكرية المحلية لمكافحة الإرهاب، والمعلومات الاستخباراتية والاستراتيجيات الأمنية، والإطار القانوني وقطاع العدالة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى أمن الموانئ والحدود ومواجهة منع الاتجار بالبشر.

كما سيناقدش المنتدى دور الاستخبارات وفضاء القانون، الأمن البحري والتفريب والهجرة والقراصنة، ومكافحة التطرف العنيف وإعادة التأهيل، والمساعدات الدولية لجهود مكافحة الإرهاب الإقليمية والجهود الدولية في برامج المساعدة العسكرية ذات الصلة بالمنطقة، والدعم الدولي لقطاع المدني لمكافحة الإرهاب والتنمية.

حضر الافتتاح وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر احمد، ووزير الداخلية الدكتور عبدالقادر قطان، ورئيس جهاز الأمن القومي الدكتور علي حسن الأحمد، وعدد من سفراء الدول الشقيقة والصديقة بصنعاء وعدد من المسؤولين.

وطالب المنظمات الدولية بدعم دول المنطقة وتأهيل قدرات القوات البحرية وخفر السواحل بالزوارق والأسلحة وأنظمة الاتصالات الحديثة التي تمكنها من رصد عمليات القرصنة وتتبعها ومواجهتها ودعم إنشاء مراكز إقليمية في الدول المطلة وتزويدها بالمعدات الحديثة والعمل على تدريب منتسبي القوات البحرية وقوات خفر السواحل في هذه الدول.

وأشار إلى أن مشكلة عدم تبادل المعلومات الاستخباراتية بدقة وبسرعة والقصور في التعاون على السيطرة على نقل التحويلات المالية لتمويل الإرهاب والسيطرة على التنقل الإرهابيين كونهم يمررون عبر عدة دول دون وجود رقابة وسيطرة كاملة لتفكيكهم مثلت جميعها تحديات إضافية أمام مكافحة الإرهاب.. مؤكداً أهمية رفع وتيرة التعاون والتنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي والعمل أيضاً على تنسيق استراتيجيات مكافحة الإرهاب العالمي لتحقيق النتائج المنشودة وبما يحقق الأمن والاستقرار للمنطقة.

ولفت وزير الخارجية إلى أهمية العمل على فهم حقيقة البيانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنبثق عنها عناصر الإرهاب والأفكار الإرهابية المتطرفة والمتشددة كما يجب ربط الأحداث الدولية بعضها ببعض والعمل على أحداث سلام عادل وشامل في المنطقة والوصول إلى نتائج مستدامة في مكافحة الإرهاب.

من جانبه أشاد عميد المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية الدكتور حميد العواضي بالجهود المبذولة لمركز سبأ للدراسات الاستراتيجية والسفارة الأمريكية بصنعاء للتهيئة والاعداد لهذا المنتدى وحرصهم على نجاح أعماله، وخصوصاً أن يُعقد في اليمن تعيش في مرحلة انطلاق مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي تعلق عليه الآمال الكبيرة للخروج باليمن من حالة الانقسام وترديد الأوضاع الي التلاحم والازدهار وصولاً إلى بناء اليمن الجديد.

من جانبه أشار السفير الأمريكي بصنعاء جيرالد فيرستين إلى أهمية المشاركة في هذا المنتدى الذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى المنطقة بمشاركة المعنيين من الحكومة اليمنية والأمن

للسحاب ويواجه عملية استقطابهم من قبل الجماعات المتطرفة. ونوه بأن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى الانقسام في المجتمع ويقود إلى إضعاف الدولة ويحد من قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية ويستهلك مواردها في قضايا ثانوية تحيد الاهتمام عن اهم القضايا الاقتصادية والمضي بمشاريع التنمية.

وأوضح الدكتور القربي أن العمل على مواجهة التحديات الداخلية المتمثلة في الأمن والاستقرار والتنمية والعدالة كلها تصب في مصلحة تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية التي تمكن من مكافحة الإرهاب والقضاء على بؤره والحد من العوامل التي تسهم في إفرازه ونشره سواء فكرياً وجغرافياً.

وأشار إلى أن الموقع الجغرافي لدولنا في المنطقة يفرض علينا التعامل ومعالجة الأزمة في الصومال حتى يتمكن من مواجهة تحديات بناء الدولة وتحقيق الأمن والإستقرار فيه.. منوهاً بأن اليمن تستضيف أكثر من مليون مواطن صومالي وهو ما يمثل حملاً اضافياً ومسألة إنسانية لا نستطيع تجاهلها أو عدم التعامل معها.

وقال: "إننا نندرك تماماً أن استمرار تدهور الأوضاع في القرن الأفريقي يزيد من مخاوف تحول المنطقة إلى قاعدة حصينة للإرهابيين يتم من خلالها الانطلاق لضرب مصالح إقليمية ودولية وبما يزيد من عمليات تهريب والتسلل وتدفق الأسلحة والأموال ودعم المتطرفين، وخصوصاً أن اليمن شهدت تدفق أعداد من عناصر حركة الشباب المجاهدين الصومالية إلى الشواطئ اليمنية لدعم الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة خلال عام 2011م.

وأضاف: "لقد شهد خليج عدن مؤخراً ظاهرة القرصنة التي أرقّت العالم لما سببته من أضرار كبيرة وتهديد لأمن الملاحة الدولية وأثارها على الصيادين اليمنيين الذين تعرضوا لاعتداء من السفن العسكرية بحجة محاربة القرصنة وانعكس ذلك سلباً على حياتهم ومصدر رزقهم وعلى الاقتصاد الوطني، وهو ما استوجب تعاوناً إقليمياً ودولياً للحد من هذا التهديد والقضاء على مسبباته.

■ صنعاء/سبأ// أكد وزير الخارجية الدكتور ابو بكر عبدالله القربي أهمية تضافر الجهود على المستويين الاقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب وحماية الأرواح والممتلكات وحفظ المجتمع من مخاطر الإرهاب لاسيما في منطقة خليج عدن التي تطل على أهم الممرات المائية الحيوية في العالم، ويمر عبرها 70% من التجارة العالمية.

وأشار وزير الخارجية لدى افتتاحه أمس بنادي ضباط الشرط بصنعاء" منتدى خليج عدن الإقليمي الأول لمكافحة الإرهاب" الذي ينظمه على مدى ثلاثة أيام مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع وزارة الخارجية والسفارة الأمريكية بصنعاء إلى أهمية انعقاد المنتدى في الوقت الراهن ودوره في تعزيز الجهود المبذولة في سبيل مكافحة الإرهاب عبر تبادل الآراء والخبرات واستعراض تحديات التطرف والإرهاب في منطقتنا وكيفية مواجهتها للوصول إلى معالجات وحلول مستدامة.

ولفت إلى أن اليمن كانت من أوائل الدول التي نادى بضرورة التنبيه لمخاطر الجماعات المتطرفة والأعمال والنشاطات التي تقوم بها وينذرت جهوداً ملموسة للحد من العمليات الإرهابية والأنشطة المرتبطة بها من خلال تعاونها مع المجتمع الدولي لمعالجة هذه الظاهرة التي تشكل معضلة دولية مركبة تثير قلق المجتمع الدولي وبما يستدعي تضافر الجهود لإزالة المسببات التي تهيئ مناخات خصبة للإرهاب وفكر التطرف.

وشدد على ضرورة التعاون الإقليمي والدولي والتنسيق الدبلوماسي والاستخباراتي والعسكري للحفاظ على الأمن والسلم العالميين وخاصة في منطقة خليج عدن كونها مجاورة لمنطقة تعتبر المصدر الرئيسي للنفط وفيها أكبر احتياطي للنفط والغاز العالمي.

وجدد وزير الخارجية التأكيد على أهمية الأيقنصر الأمر في مكافحة الإرهاب على الجانب الأمني والعسكري، ولا بد من التركيز على كافة الجوانب لاسيما الاقتصادية والتنموية والتوعوية منها لأن الإرهاب والفكر المتطرف يجد الرضبة الخصبة في مناحات الفقر والبطالة والفهم الخاطئ لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وهذا ما يفرض علينا تحمل المسؤولية لمواجهة آثار الإرهاب المدمرة على كافة المستويات.

ودعا المستثمرين والمجتمع الدولي إلى إعطاء الجانب الاقتصادي الأهمية الكافية وبما يعمل على تحسين الحياة المعيشية للناس ويخلق فرص عمل



مجلس القضاء يوجه وزير العدل والنائب العام بتوفير اعتمادات تطوير الطب الشرعي

وكلف المجلس وزير العدل والنائب العام بالسعي لتوفير الاعتمادات اللازمة لتطوير إدارة الطب الشرعي بما يكفل تحديثها وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك وإعادة العرض على المجلس ووقف مجلس القضاء الأعلى أمام الإجراءات المتخذة من وزارة المالية في احتجاز علاوة القضاة والموظفين، والإصرار على الحصول على فتاوى من الخدمة المدنية، خلافاً لنصوص الدستور وقانون السلطة القضائية، وقيامهم بخصم جزء من موازنة السلطة القضائية

استعرض مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه الأسبوعي أمس، برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي ناصر سالم، مذكرة النائب العام المرفقة بها الإحصائيات السنوية عن الوضع الحالي لإدارة الطب الشرعي في مكتب النائب العام والإجراءات المقترحة الكفيلة بتطويره.

وشملت الإحصائيات السنوية 25 ألفاً و866 حالة تم الكشف عنها خلال الفترة من 2001 - 2012م.

«لجنة الأراضي» تبدأ اليوم عملها في أرخبيل سقطرى

تبدأ لجنة نظر ومعالجة قضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية عملها اليوم الثلاثاء في فرعها الكائن بالمحكمة الابتدائية بمدينة حديبو عاصمة جزيرة أرخبيل سقطرى. وأوضح الناطق الرسمي باسم اللجنة القاضي علي عطوبش لـ(سبأ) بأن اللجنة برئاسة القاضي صالح ناصر طاهر قد وصلت إلى جزيرة سقطرى أمس، مشيراً إلى أن اللجنة ناقشت مع مدير عام مديرية حديبو سالم داهق عدداً من القضايا المتعلقة بعمل اللجنة في الجزيرة.

وأضاف القاضي عطوبش بأن رئيس وأعضاء اللجنة بقيادة المديرية افتتحوا أمس فرع اللجنة بمدينة حديبو التي ستبدأ عملها غداً عبر تسليم استمارات المتظلمين في قضايا الأراضي لأبناء جزيرة سقطرى، وكذا استلام ملفات المتظلم بعد مطابقتها بالوثائق الأصلية للمتظلمين. ودعا القاضي عطوبش أبناء سقطرى والجهات الحكومية والمتظلمين في قضايا الأراضي الحضور إلى مقر اللجنة لاستلام استمارات التظلم، مشيراً إلى أن العمل في فرعها بمحافظة حضرموت يسير بشكل طبيعي ودون أية مشاكل أو صعوبات.

منوهاً بأن اللجنة ستدشن عملها الأسبوع القادم في محافظتي المهرة وشبوة وكذا في سيئون. حضر اللقاء وافتتاح الفرع رئيس محكمة سقطرى القاضي عبده إسماعيل حسن راجح، وعدد من مسؤولي سقطرى.

إنهاء إضراب عمال ميناء الحديدة

عبدالله الخولاني

أنهى عمال الشحن والتفريغ في ميناء الحديدة يوم أمس إضرابهم عن العمل بعد توجيهات الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية لقيادة مؤسسة موانئ البحر الأحمر بتلبية المطالب القانونية والمرشعة لعمال الشحن والتفريغ. وتم تصريح خاص لـ(الثورة) أوضح رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ البحر الأحمر القبطان محمد أبو بكر إسحاق أنه تم الاتفاق بحضور اللجنة الرئاسية المرشعة على اعتماد الضمان الاجتماعي والتأمين وإنشاء صندوق للعمال بالإضافة إلى إصدار لائحة منظمة لعمال الشحن والتفريغ بموجب القوانين النافذة.

وأكد القبطان إسحاق أن عمالة الشحن والتفريغ تتبع القطاع الخاص ودور مؤسسة الموانئ ووزارة النقل هو دور إشرافي ورقابي. وأشار إلى أنه تم التأكيد على أهمية استمرار النشاط في ميناء الحديدة لتجنب الاقتصاد الوطني تبعات أي توقف لنشاط الميناء.

بتكلفة 20 مليون دولار

فتح عطاءات تنفيذ مشروعي تقاطعات جسور بأمانة العاصمة

وذكر وكيل أمانة العاصمة لقطاع الشؤون الفنية المهندس معين المحاقري أنه من المتوقع بدء العمل في المشروعين الممولين من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومساهمة حكومية في شهر يوليو القادم عقب إرساء العطاءات على المقاولين الفائزين بالمناقصتين.

وأوضح أن المشروعين يندرجان ضمن مجموعة المشاريع المنفذة في مرحلتها الثالثة الخاصة بالتقاطعات الرئيسية وفقاً لخطة العاصمة صنعاء المرورية.

■ صنعاء/سبأ// جرى بأمانة العاصمة صنعاء أمس فتح العطاءات الفنية الخاصة بتنفيذ مشروعي تقاطع جسور رقم - بيروت بمدينة حدة السكنية وتقاطع جسور رقم - جولة تعز بمدينة الصافية بتكلفة تقديرية تبلغ 20 مليون دولار أمريكي.

وتم فتح العطاءات برئاسة أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة صنعاء أمين جمعان وعضو الهيئة الإدارية عادل العقاري ووكيل أمانة العاصمة للقطاع المالي وتنمية الموارد محمد عبدالعزيز عبدالعني.

وكيل أمانة العاصمة: على الجميع استئشعار مسؤوليتهم تجاه الأيتام

قاسم الشاوش

اهتمامها بالأيتام وكل الفعاليات التي لها علاقة بهم.. معرباً عن سعادته بما قدمه الأيتام خلال الحفل من إبداع يعكس الاهتمام الذي تقوم به الجمعية بالأيتام.. من جهة قال مدير عام جمعية الإصلاح الدكتور عبد الواسع الواسعي أن الجمعية منذ عشرين عاماً قد كفلت أكثر من 50 ألفاً يتيم منهم 34 ألفاً فهم المكفولون حالياً مؤكداً استمرار الجمعية في خدمة الأيتام وستظل أمانة على ثقة الحسنيين وعونا للمحتاجين. ولفت الواسعي إلى أن الجمعية قامت بإنشاء مؤسسات خاصة لأسر الأيتام مثل مستشفى الطفل بصنعاء الذي سيتم انجازه خلال الفترة القادمة ومجمع الخير في عدن وفي عتق معهد فني وتقني معهد الدوحة لتمكين الشباب في الحديدة وأيضاً مجمع الخير في تعز وغيرها من المنشآت الصحية والتعليمية.

مدير هيئة حماية البيئة بالحديدة لـ «الثورة»:

إلغاء اتفاقيات الاصطياد الأجنبي في البحر الأحمر سيعيد للبيئة البحرية عافيتها

يحيى كرد

وقال غير في تصريح لـ«الثورة» أن هذا القرار يعتبر قراراً بيئياً من الدرجة الأولى كونه سيعيد للبيئة البحرية عافيتها وطبيعتها إلى ما كانت عليه قبل دخول هذه القوارب الأجنبية العملاقة ذات الإمكانيات الاصطيادية الحديثة التي لا يمتلكها الصيادون اليمنيون بمحافظة لن يمتلكوها في الوقت القريب وبالتالي سيساهم هذا القرار في إعادة تكاثر الأسماك في المياه الإقليمية اليمنية بالبحر الأحمر الغني بالشعاب المرجانية ومراعي الأسماك.

مطالباً الجهات المختصة تنفيذ وتطبيق هذا القرار التاريخي والشجاع الذي اتخذته فخامة رئيس الجمهورية بعد اطلاعه ومعرفته بالأضرار البيئية التي لحقت بالبيئة البحرية والأحياء البحرية التي تعد من ثروات البلاد القومية المطلوب منا المحافظة عليها وحمايتها من المضار التي تلحق بها.

أكد المهندس ياسر عبدة غير، مدير عام الهيئة العامة لحماية البيئة بمحافظة الحديدة بأن قرار رئيس الجمهورية بإلغاء اتفاقيات وتصاريح الاصطياد الأجنبي بالبحر الأحمر يعد قراراً شجاعاً وتاريخياً كون هذا القرار سيعيد للبيئة البحرية صحتها باعتبار الاصطياد الصناعي الذي تقوم به القوارب الأجنبية العملاقة والمتمثل في الجرف والتفجير الجائر الذي يدمر الشعاب المرجانية والطحالب والحشائش التي تتخذها الأسماك مأوى لها لوضع البيض وتربية الصغار وهذه الطريقة في الاصطياد تقضي على بيوض وصغار الأسماك وتلحق الضرر الكبير بالبيئة والأحياء البحرية الأمر الذي يجعل الأسماك التي لا يتم اصطيادها تفر إلى مياه الدولة المجاورة للبحث عن المأوى المرعى.